

بحث بعنوان

اثر حوسبة الانظمة المالية والادارية على جودة الرقابة الداخلية

اعداد الباحثة

ليلى حسن ابو حجلة

مدير وحدة الرقابة الداخلية

مجلس الخدمات المشتركة لمحافظة اربد

الملخص

هدفت الدراسة الحالية الى التعرف على اثر الانظمة المحوسبة على جودة الرقابة الداخلية، ضمن مشروع حوسبة الأنظمة الإدارية والمالية للبلديات لدى وزارة الادارة المحلية في الاردن. وقد اظهرت الدراسة ان وزارة الادارة المحلية عملت على دعم البنية التحتية لمشروع حوسبة البلديات بشكل ممتاز من حيث تدريب الموظفين في البلديات وتوفير الاجهزة والبرامج اللازمة مما ساعد في وجود اثر ايجابي على جودة الرقابة الداخلية.

الكلمات المفتاحية: انظمة محوسبة، رقابة داخلية ، جودة الرقابة الداخلية.

Abstract

The current study aimed to identify the impact of computerized systems on the quality of internal control, within the project of computerizing municipal administrative and financial systems at the Ministry of Local Administration in Jordan. The study showed that the Ministry of Local Administration worked to support the infrastructure of the municipal computerization project in an excellent manner in terms of training employees of municipalities and providing the necessary equipment and programs, which helped in having a positive impact on the quality of internal control.

Keywords: computerized systems, internal control, quality of internal control.

المقدمة:

أصبح استخدام الأنظمة المحوسبة عنصراً هاماً من عناصر النشاط الذي تقوم به المؤسسات كافة سواءً القطاع الخاص أو العام، نظراً لما توفره هذه الأنظمة من تدفق جيد للبيانات لتوفير المعلومات اللازمة للإدارة في اتخاذ القرارات بدقة وسرعة، كذلك فإن استخدام الأنظمة المحوسبة أثر في أسلوب معالجة وحفظ البيانات وإبلاغها. وفي هذه البيئة التكنولوجية سريعة التغيير لا بد أن يكون هناك تأثير على عمل الرقابة الداخلية في المؤسسات، فعلى الرغم من الدور الإيجابي المتوقع للأنظمة المحوسبة في تحسين الرقابة الداخلية عن طريق التحول نحو الرقابة اليومية من خلال الحاسوب واختبار التحقق من توازن العمليات المالية التي يتم تشغيلها وبذلك انخفاض احتمال حدوث الأخطاء كما في الرقابة التقليدية، لكن بالمقابل يجب أن لا يغيب عن الأذهان أن استخدام الأنظمة المحوسبة يمكن أن يواجه بمخاطر أو معوقات مثل كفاءة الأفراد العاملين على التطبيقات وإمكانية استغلال ثغرات في النظم الإلكترونية وحوادث تلاعب.

اهمية الدراسة:

جاءت أهمية هذه الدراسة بسبب الدور المتنامي لاستخدام الأنظمة المحوسبة وارتباطها في كافة نواحي العمل المؤسسي ومن ضمنها الرقابة الداخلية، والدور الأساسي الذي تلعبه الرقابة الداخلية في الحفاظ على موارد المؤسسة ومحاولة بيان الأثر للأنظمة المحوسبة على جودة الرقابة الداخلية.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مشروع حوسبة الأنظمة الإدارية والمالية للبلديات لدى وزارة الإدارة المحلية في الأردن.
- التعرف على مفهوم جودة الرقابة الداخلية .
- التعرف على أثر الأنظمة المحوسبة على جودة الرقابة الداخلية.

- تقديم التوصيات لتفعيل الاستفادة من الانظمة المحوسبة في دعم الدور الرقابي في المؤسسات.

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث اعتمدت هذه الدراسة على الرجوع إلى المصادر العلمية والكتب التي تناولت موضوع الرقابة الداخلية، والتحليل والربط بين أنشطة الرقابة الداخلية والانظمة المحوسبة والخروج بنتائج توضح اثر استخدام الانظمة المحوسبة على جودة الرقابة الداخلية.

اسئلة الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية الى الاجابة عن السؤال التالي:

- ما اثر حوسبة الانظمة المالية والادارية على جودة الرقابة الداخلية
- مدى توفر البنية التحتية لتطبيق مشروع حوسبة الأنظمة الإدارية والمالية للبلديات

الدراسات السابقة:

1- دراسة عادل (2022) بعنوان "الرقابة على نفقات وميزانيات البلديات في الاردن".

بين الباحث واقع الرقابة المالية على البلديات في الاردن وذلك بالتركيز على آليات ودور الرقابة القبلية والتعرف على التشريعات المنظمة لعملها سواء كان النظري أو التطبيقي، وتحديد العوائق التي تعترض قيامها بمهامها والصلاحيات المخولة لها بموجب هذه التشريعات بالاضافة الى دراسة مدى توفر المقومات الرقابية ومعرفة ما إذا كان لاجهزة الرقابة دورا في تدعيم البلديات.

2- دراسة بلال (2022) بعنوان "حوسبة البلديات فوائدها ومعوقاتها دراسة حالة في بلدية الشونة الوسطى"

هدف الباحث الى توضيح المعوقات للحوسبة ومحاولة تفاديها وتوضيح اثر الحوسبة على عمل البلدية، وحث الى السير نحو التحول الرقمي نظرا لدوره في تسهيل الاجراءات على المواطنين كما تسهم في دعم الادارة في اتخاذ القرارات في التوقيت المناسب.

3- دراسة بيار (2021) بعنوان " أثر نظام الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية دراسة ميدانية في

شركات المساهمة الخاصة في العراق "

هدفت الدراسة الى التعرف على نظام الرقابة الداخلية وأثره في نوعية التقارير المالية، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة بين نظام الرقابة الداخلية بأبعاده الخمسة وجودة التقارير المالية والتمثيل الصادق للتقارير المالية.

4- دراسة محمد (2016) "أثر نظام المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الداخلي دراسة ميدانية على

المستشفيات الاردنية الخاصة"

هدفت الدراسة إلى بيان أثر نظام المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الداخلي من خلال الدور الوسيط لخصائص المعلومات المحاسبية في المستشفيات الاردنية الخاصة، وتكون مجتمع الدراسة من المستشفيات الاردنية الخاصة الواقعة ضمن نطاق العاصمة الاردنية عمان، وقد توصلت الدراسة الى وجود تأثير لنظام المعلومات المحاسبية بمقوماته (البرمجيات والاجراءات) على جودة التدقيق الداخلي في المستشفيات الاردنية الخاصة.

تميزت الدراسة الحالية بانها تبحث في العلاقة بين حوسبة الانظمة المالية والادارية في البلديات وجودة الرقابة الداخلية حيث لم تبحث الدراسات اعلاه بهذه العلاقة.

الإطار النظري:

أولاً: مشروع حوسبة الأنظمة الإدارية والمالية للبلديات

اتخذت وزارة الإدارة المحلية خطوات لدعم اتمتة الاجراءات المالية و الادارية في البلديات وذلك استجابة للرؤية الملكية السامية، و تنفيذاً لتوجه الحكومة بتبني برنامج التحول الالكتروني. حيث نفذت الوزارة مشروع حوسبة الأنظمة الإدارية والمالية للبلديات ، وتم اعداد دراسة لتقييم الجاهزية الالكترونية للبلديات و تحديد الاحتياجات الفعلية للانظمة التي تسهم في رفع كفاءة الأداء، وتفعيل نظام الرقابة المالية والادارية وذلك بهدف توحيد الاجراءات وتوفير المال والجهد والوقت، وخلصت الدراسة الى ضرورة العمل على تطوير نظام محوسب.

وبالاشتراك مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة وموافقة مجلس الوزراء الموقر تم بدأ تنفيذ المشروع رسمياً بحلول عام 2017 وتم الانتهاء من تنفيذه بنهاية 2018 وبنجاح مميز يلبي المتطلبات.

واستهدف المشروع تطبيق و تفعيل انظمة محوسبة في 85 بلدية و 10 مجالس خدمات مشتركة، تضمنت الانظمة نظام ادارة شؤون الموظفين، نظام ادارة الرواتب، نظام ادارة ومراقبة الدوام، نظام معالجة المستند المالي، نظام اصدار الشيكات، نظام ادارة الايرادات والنفقات المالية، و نظام الصندوق ، مما ساهم و بشكل كبير في توفير كافة المعلومات المطلوبة عند الحاجة إليها بسرعة و ساهم في تسهيل و تبسيط الاجراءات و توفير الوقت.

وضمن نطاق عمل المشروع فقد تمكن فريق العمل من انجاز المهام التالية (موقع وزارة الادارة المحلية

: (<https://www.mola.gov.jo>)

1- اعداد دراسة لتجهيز البنية التحتية في البلديات، بحيث تم اعداد دراسة فنية مفصلة تتضمن حصرا لجميع احتياجات البنية التحتية والمواصفات الخاصة بالمعدات والاجهزة و الشبكات الداخلية في البلديات و تم طرح العطاءات بناءً عليها.

2- استكمال المرحلة الاولى من مشروع الشبكات الداخلية في البلديات (تجهيز الشبكات الداخلية ل 36 بلدية)

3- تنفيذ مشروع دعم البنية التحتية للبلديات (الأجهزة والطابعات والمعدات واللوازم) - ل 60 بلدية، حيث تم شراء المواد و المعدات المطلوبة وتوزيعها على البلديات المستفيدة .

4- استكمال المرحلة الثانية من مشروع الشبكات الداخلية في للبلديات (تجهيز الشبكات الداخلية 40 بلدية)

5- قامت الشركة المنفذة بانجاز مهمة الاعداد لتطبيق و تفعيل النظام المحوسب، حيث تم تجهيز البلديات لتكون مستعدة لتفعيل النظام من خلال تنصيب البرامج على الخوادم الرئيسية والأجهزة المرتبطة بالشبكة، بالإضافة لتعريف الطابعات، و تحديد المستخدمين واعطائهم الصلاحيات وحسب طبيعة عمل كل منهم.

6- وردت الشركة جميع البرامج المصدرية المطلوبة لحوسبة جميع اجراءات وعمليات النظام المالي و نظام ادارة الموارد البشرية وحسب المتطلبات التي تم الاتفاق عليها و ضمن الوقت المحدد.

7- بناء مركز البيانات الرئيسي في الوزارة، حيث تم تركيب 7 خوادم رئيسية، وزعت على النحو التالي: خادم خاص بادارة قواعد البيانات عدد (2) ، خادم خاص بادارة التطبيق عدد(2)، خادم خاص بعمليات التطوير والاختبار عدد (2)، وخادم خاص بادرة عملية النسخ الاحتياطي عدد (1) وكابينة لتركيب الخوادم عدد (1) بالإضافة الى المعدات الخاصة بعملية التخزين.

<https://jasps.com>

8- اما فيما يخص الربط بين البلديات و مركز البيانات الرئيسي في الوزارة، فقد تم توفير و تركيب ما يقارب 60 جهاز (Router) في البلديات ضمن المرحلة الأولى من عملية ربط البلديات مع الوزارة، ثم بعد ذلك تم شراء 40 جهاز (Router) لتركيبتها في البلديات ضمن المرحلة الثانية.

9- اما فيما يخص بناء القدرات التكنولوجية لموظفي البلديات، فقد تم حصر جميع الاحتياجات التدريبية لموظفي البلديات، وبناء على ذلك تم عقد عدد من الدورات التدريبية لموظفي البلديات و استهدفت عملية التدريب العاملين على تلك الأنظمة بشكل مباشر، كما ان كل فريق تولى مسؤولية حوسبة بلدية معينة و قام بتقديم التدريب في موقع البلدية و ساهم في ادخال البيانات لضمان تمكن الموظف من التعامل مع الأنظمة المحوسبة بشكل صحيح.

ثانيا: الرقابة الداخلية

تبنى معهد المدققين الداخليين (IIA) مفهوم الرقابة الداخلية حيث تم تحديد مفهوم الرقابة بانه: "نشاط او وظيفة استشارية تأكديته مستقلة وهادفة تنشئها المنظمات لتحسين عملياتها وإضافة قيمة لها وتساعد في تحقيق أهدافها من خلال منهج محدد وواضح وذلك لتقييم وتحسين فعالية العمليات والرقابة والتوجيه".
(<https://www.theiia.org/en/standards>).

كما عرفت لجنة اجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين انه: "الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية اصوله وضبط ومراجعة البيانات والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الانتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الادارية المصممة".
يتضح من التعريف ان هدف الرقابة الداخلية حماية الاصول، دقة البيانات، الالتزام بالسياسات الادارية والاستخدام الامثل للموارد.

اما عن مكونات الرقابة الداخلية فهي تشمل خمسة امور اساسية (دحوح والقاضي، 2009):

1. بيئة الرقابة والتي تتمثل بموقف الادارة وإدراكهم لمدى اهمية الرقابة الداخلية وهنا لا بد من تضمين مفهوم القيم الاخلاقية والالتزام بالكفاءة وتتمثل الكفاءة بدعم المهارات والمعرفة لدى الافراد العاملين.
2. تقويم المخاطر حيث يتم تحديد المخاطر وتحليلها وتسليط الضوء عليها واتخاذ الاجراءات العلاجية.
3. أنشطة الرقابة والتي تتضمن الفصل بين الواجبات، الترخيص الملائم للعمليات، الوثائق والسجلات، ولكي تؤدي الوثائق دورها لا بد من ان تكون مرقمة على التوالي معده وقت حدوث العملية، والرقابة المادية على الاصول والسجلات.
4. المعلومات والتوصيل وهنا يتم جمع المعلومات عن كافة النشاطات وكتابة تقرير ويجب ان تتميز المعلومات بالوجود والدقة والتوقيت.
5. المراقبة وهنا تتم عملية تقييم دائم او دوري لاداء الرقابة الداخلية لتحديد فيما اذا كانت الضوابط والاجراءات كافية او ان هناك ضعف بحاجة لتقويم.

ثالثاً: جودة الرقابة الداخلية

عرفت الجودة على أنها مدى المطابقة مع المتطلبات، إذ تسعى المنظمات إلى مراقبة الأداء والأنشطة والأعمال اليومية للوصول إلى أعلى درجة من درجات الجودة، وذلك من خلال تقليل الأخطاء وكشف الانحرافات بالشكل الذي يؤدي إلى تلبية احتياجات الإدارة. وتستند جودة التدقيق الداخلي إلى الأداء الجيد لنظام الرقابة الداخلية، وكذلك مدى ملائمة النظام المحاسبي المطبق، للوصول إلى الفاعلية والكفاءة المناسبة في العمليات والقيود وبشكل مستمر ضمن المنظمة لغرض خدمة أهدافها وحماية الأصول (القاضي، 2008، ص103).

ومن الناحية المهنية عرفت جودة التدقيق على أنها قدرة التدقيق على اكتشاف نقاط الضعف في النظام، وتقديم التوصيات لمعالجتها، أو الحد منها، وإمكانية تحقيق أقصى منفعة ممكنة للمنظمة، أما من الناحية الأكاديمية فقد عرفت على أنها الالتزام بمعايير التدقيق، وقواعد السلوك المهني أثناء القيام بمهمة التدقيق (دردس، 2010، ص40).

كما تحدثت معايير التدقيق الداخلي والخارجي عن العوامل الضرورية لتحديد جودة التدقيق الداخلي وضمانها، فقد أشارت قائمة معايير التدقيق رقم 65 الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA, 1991) إلى أن عوامل جودة وظيفة التدقيق الداخلي تتضمن الأهلية والتي تقاس من خلال المؤهل العلمي والشهادات المهنية، والموضوعية والتي تقاس من خلال الجهة التي ترفع لها تقارير التدقيق الداخلي، وجودة أداء المهام والتي تقاس من خلال دقة وكفاية برامج التدقيق ونطاق التدقيق.

يتبين مما سبق ان القدرة على انجاز مهام الرقابة الداخلية بشكل قادر على تلبية احتياجات المؤسسة من المعلومات التي تمتاز بالملائمة والموثوقية، والقدرة على كشف الانحرافات وتقديم حلول لتلك الانحرافات يعني تحقيق جودة الرقابة الداخلية.

النتائج:

بناءً على ما تم تقديمه من خلال الاطار النظري وعندما تم الحديث عن مكونات الرقابة الداخلية النقطة الثالثة أنشطة الرقابة والتي تتضمن الفصل بين الواجبات، الترخيص الملائم للعمليات، الوثائق والسجلات المرقمة على التوالي وعند حدوث العملية وربط ذلك بما تضمن نطاق عمل مشروع حوسبة الأنظمة الإدارية والمالية للبلديات النقطة الخامسة حيث قامت الشركة المنفذة بانجاز مهمة الاعداد لتطبيق و تفعيل النظام المحوسب، وتجهيز البلديات لتكون مستعدة لتفعيل النظام من خلال تنصيب البرامج على الخوادم الرئيسية و

الأجهزة المرتبطة بالشبكة، بالإضافة الى تعريف الطابعات، و تحديد المستخدمين و اعطائهم الصلاحيات و حسب طبيعة عمل كل منهم. فان ذلك قدم دور ايجابي ومهم بفصل الواجبات ومنح الترخيص المناسب للعمليات وترقيم السجلات عند حدوثها.

اضافة الى النقطة التاسعة من ضمن نطاق عمل مشروع حوسبة الأنظمة الإدارية والمالية للبلديات فيما يخص بناء القدرات التكنولوجية لموظفي البلديات، فقد تم عقد عدد من الدورات التدريبية لموظفي البلديات و استهدفت عملية التدريب العاملين على تلك الأنظمة بشكل مباشر، مما يتطابق كليا مع النقطة الاولى من مكونات الرقابة الداخلية والتي تتمثل ببيئة الرقابة وموقف الادارة من دعم القيم الاخلاقية ودعم الكفاءة والمهارات والمعرفة لدى الافراد العاملين.

وفيما يخص النقطة الرابعة من مكونات الرقابة الداخلية والتي تتضمن المعلومات والتوصيل بجمع المعلومات من كافة النشاطات وكتابة التقرير، ويجب ان تتميز المعلومات بالوجود والدقة والتوقيت، وهذا ما يمثل السبب الرئيسي للسعي وراء حوسبة نظم المعلومات.

بناءً على التحليل السابق يمكن تلخيص نتائج الدراسة بالاجابة عن اسئلة الدراسة على النحو التالي:

- اثر حوسبة الانظمة المالية والادارية على جودة الرقابة الداخلية.

تتبين وجود اثر ايجابي لحوسبة النظم المالية والادارية على جودة الرقابة الداخلية.

- مدى توفر البنية التحتية لتطبيق مشروع حوسبة الأنظمة الإدارية والمالية للبلديات.

من الواضح ان وزارة الادارة المحلية عملت على دعم البنية التحتية بشكل ممتاز من حيث تدريب الموظفين في البلديات وتوفير الاجهزة والبرامج اللازمة.

الخاتمة:

خلصت الدراسة الى ان المعلومات في ظل الانظمة المحوسبة اكثر موضوعية وملائمة واقل عرضة للتحريف، مما يؤثر بشكل ايجابي على جعل الرقابة الداخلية اكثر جودة. اما عن خطر الغش التكنولوجي فيمكن ضبطه حيث تم بناء مركز البيانات الرئيسي للمشروع لدى وزارة الادارة المحلية كما ان المستخدمين للنظام اي موظفي البلديات منفصلين بشكل تام عن الجهة المنفذة للنظام المحوسب، اضافة الى ذلك فان مستخدمي ومطوري النظم على سعي دائم من اجل حماية النظم. وتوصي الدراسة بضرورة حوسبة كافة أنشطة المؤسسات والربط الالكتروني بين الدوائر.

المراجع:

- عادل المحمد (2022). الرقابة على نفقات وميزانيات البلديات في الاردن، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 48. ISSN: 2663-5798
- بلال البشير (2022). حوسبة البلديات فوائدها ومعوقاتها دراسة حالة في بلدية الشونة الوسطى، رماح للبحوث والدراسات، العدد 68 تموز 2022/ الجزء الاول.
- حسين القاضي (2008). التدقيق الداخلي، الطبعة الأولى، دمشق: منشورات جامعة دمشق.
- حسين دحدوح، حسين القاضي (2009). مراجعة الحسابات المتقدمة الاطار النظري والاجراءات العملية، الطبعة الاولى، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- خالد دريس (2010). اثر تقديم خدمة التدقيق الداخلي من جهات خارجية في جودة التدقيق الداخلي بالشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة جدارا، اردن.
- بيار درويش (2021). أثر نظام الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية دراسة ميدانية في شركات المساهمة الخاصة في العراق: رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والادارية / قسم المالية والمحاسبة، جامعة الشرق الادنى، نقوسيا.
- دراسة محمد الحسن القاضي (2016).أثر نظام المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الداخلي دراسة ميدانية على المستشفيات الاردنية الخاصة: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاعمال/ قسم المحاسبة، جامعة الشرق الوسط، عمان.

<https://jasps.com>

- AICPA, The Auditors' Consideration of the Internal Audit Function in an Audit of Financial Statements, Statement on Auditing Standards No. 65, New York, NY: AICPA, 1991.
- [مشروع_حوسبة_الأنظمة_الإدارية_والمالية_للبلديات](https://www.mola.gov.jo/AR/Pages/مشروع_حوسبة_الأنظمة_الإدارية_والمالية_للبلديات)